

لإمام الأئمة

أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري

(٢٢٣ - ٣١١ هـ)

الجزء الأول

حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه

الدكتور ماهر ياسين الفحل

قدم له فضيلة الشيخ

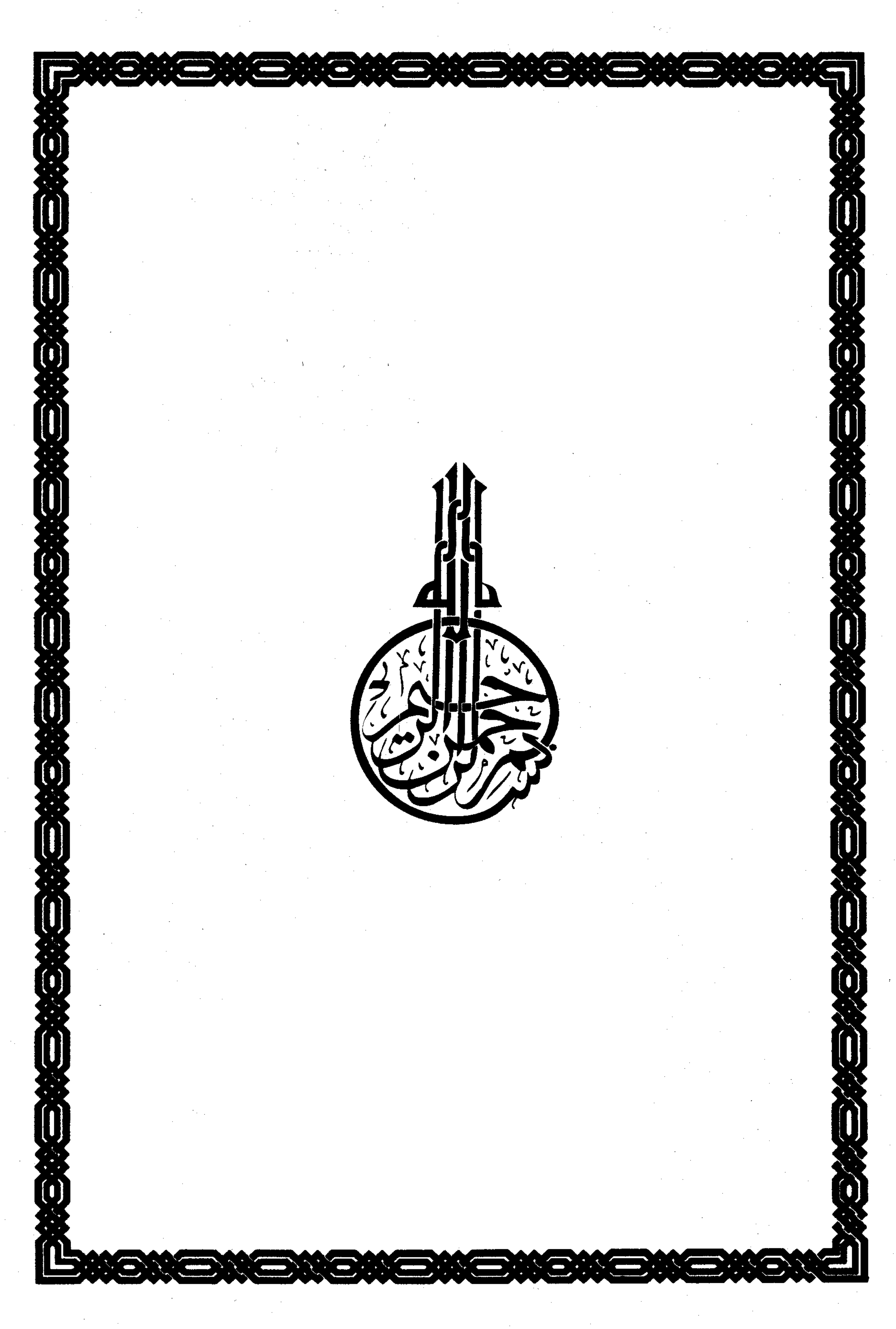
د. أحمد معبد عبد الكريم

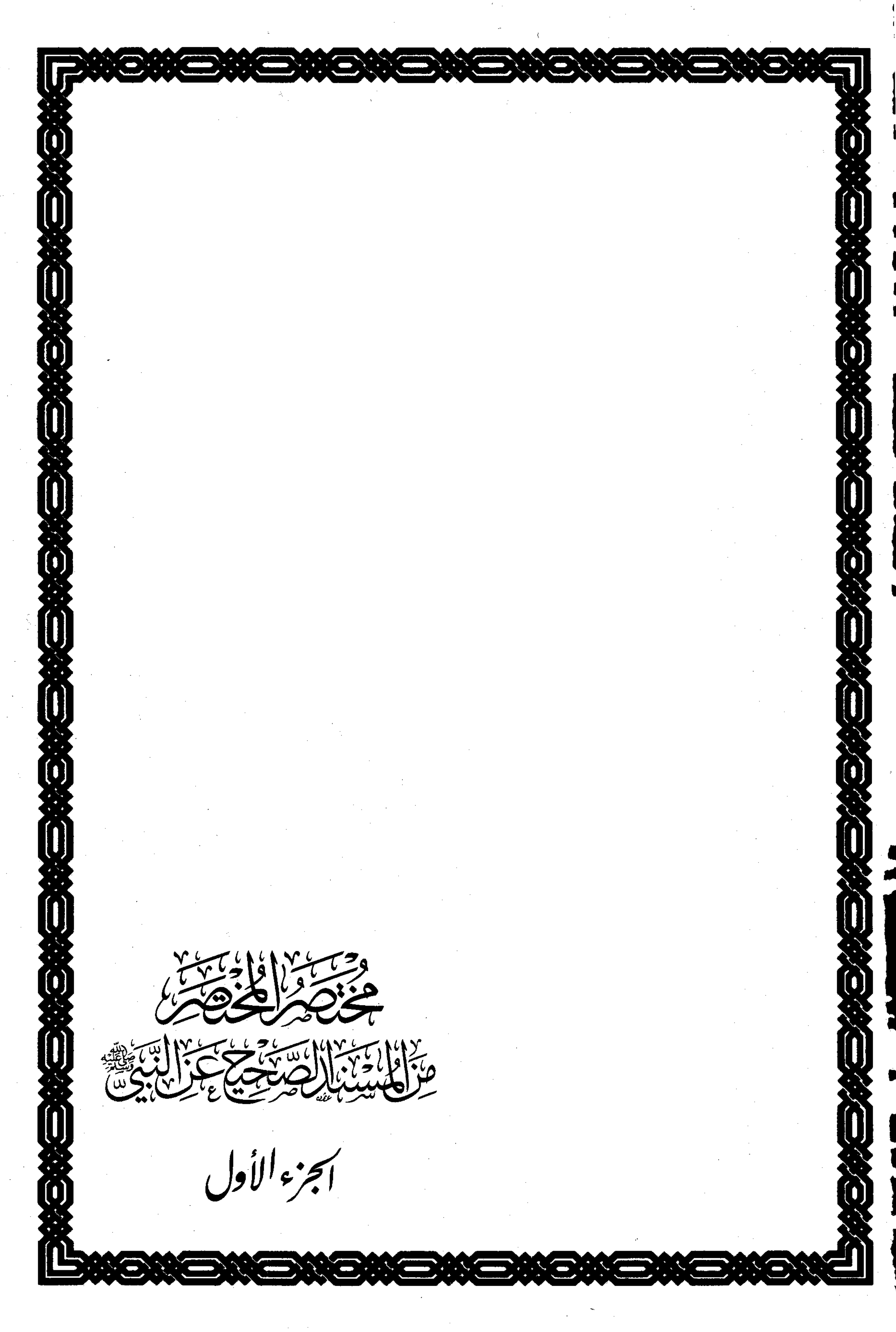
إشراف ومراجعة وضبط وتدقيق

الفريق العلمي لمشروع موسوعة جامع السنة



للنشر والتوزيع

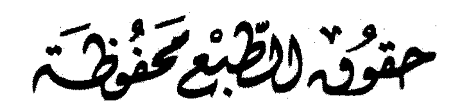

بسم الله الرحمن الرحيم



مختصر المختصر

من المسند الصحيح عن النبي ﷺ

الجزء الأول



الطبعة الأولى

دار الميمان للنشر والتوزيع

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية

الرياض ١١٦١٣ - ص.ب ٩٠٠٢٠ شارع العليا العام
هاتف: ٤٦٢٧٣٣٦ - ٤٦٤٥٥٩٤ - ٤٦٤٥٥٨١ (٩٦٦١) +
فاكس: ٢٨٠٠٥٨٧ (٩٦٦١) + فاكس الإدارة العامة: ٤٦١٢١٦٣ (٩٦٦١) +
بريد إلكتروني: info@arabia-it.com الموقع: www.arabia-it.com

تقديم فضيلة الشيخ

د. أحمد معبد عبد الكريم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد؛ فإن كتاب صحيح الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، المتوفى سنة ٣١١هـ، لا تخفى أهميته ومكانته، وأدل شيء على ذلك مكانة مؤلفه الملقب بإمام الأئمة، وموضوع الكتاب عمومًا، وهو الأحاديث التي يَرى الإمام ابن خزيمة صحتها لذاتها، أو بمجموع طرقها، سواء وافقه غيره على ذلك أو خالفه، وقد تكررت خلال الأجزاء التي وصلتنا من صحيحه إشارته إلى هذه الصحة بقوله: «المختصر من المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل، موصولا إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار[1]». وذلك عدا ما استثناه بنفسه خلال تلك الأجزاء من شرط الصحة هذا[2] وفي بعض المواضع صرح بما خفي عليه علته عند إخراجه، أو أنه غلط في

---

(١) ينظر **صحيح ابن خزيمة** ١/ ٣، ٢٣، ٧٥، ١٥٣، ٣/ ١٨٦، ٤/ ٥، ١٥٢، وكتاب **التوحيد** مراجعة الشيخ محمد خليل هراس، صفحة عنوان الكتاب، وبتحقيق الأخ الدكتور عبد العزيز الشهوان ١/ ٩٨، ٩٩، ١٠٠ (نماذج النسخ الخطية) وص٥١ من نص **كتاب التوحيد**/ حديث (٨).

(٢) ينظر الصحيح ١/ ٧١، ٤/ ٤٧، ٢٦١، ٢٦٣، ٣/ ٢٧٧، ٢٨٨.

إخراجه[1]، وبعض المواضع أجمل بعض ما يُستثنى من شرطه، حيث نجده ذكر في أول كتاب الصيام شرطه السابق للصحة، ثم قال: إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيئًا؛ إما للشك في سماع راوٍ مَن فَوقه خبرًا، أو راوٍ لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فنبين أن في القلب من ذلك الخبر[2].

وكذلك استنتج الحافظ ابن حجر من صنيعه، أنه يقدم المتن على السند في مواضع، إشارة إلى إعلال الحديث الذي يذكره هكذا، وكونه ليس من شرط الصحيح عنده، كما أوضح ذلك الأخ محقق الكتاب في مقدمته، مشكورا، ويلاحظ أيضًا أن ابن خزيمة ممن يَعُدُّ الحسن نوعا من الصحيح، فنراه يخرج في صحيحه هذا عن محمد بن عمرو بن علقمة[3] ومحمد بن إسحاق بن يسار[4] ونحوهما. وبذلك لا يُتعقب بما أخرجه، وهو حسن الإسناد عن غيره.

أما ما يتحقق أنه ضعيف، وقد سكت هو عنه، فيمكن تعقبه فيه بالدليل المعتبر[5].

ومع هذا يظل للكتاب أهميته ومكانته المعتبرة بين كتب الصحيح، وما وصل إلينا حتى الآن منه، على ضوء تخريج أحاديثه ونقدها، يتضح لنا منه أن ما يترجح سلامته من النقد، هو أكثر أحاديث الكتاب، والعبرة بالأكثر كما هو معروف.

---

(١) الصحيح ١/ ٢٥-٢٦، و٣/ ١١٥.

(٢) ينظر **صحيح ابن خزيمة** ٣/ ١٧٦.

(٣) ينظر الصحيح ٣ / ح ١٨٥٧، ١٨٥٨، و**كتاب التوحيد**. باب الأخبار المأثورة في إثبات رؤية النبي ﷺ خالقه العزيز العليم - ١/ ح ٢٨٤ بتحقيق الشهوان.

(٤) الصحيح ٣/ ح ٢١٨٥، ٢١٨٦.

(٥) وللحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، المتوفى سنة ٧٤٤هـ **منتقى من مختصر المختصر** يبلغ مجلدًا، وتعقب فيه ابن خزيمة في أحاديث ظهر له فيها مقال، **ذيل طبقات الحنابلة** لابن رجب ٢/ ٢١٥ بتحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين.

وقد بين الإمام ابن خزيمة أن معظم كتب وأبواب صحيحه قد انتشرت عنه في حياته، حيث أملاها إملاءً[1] واشتهرت روايته عنه من طريق حفيده محمد بن الفضل ابن محمد بن إسحاق عنه، كما جاء في ترجمة إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد أبو عثمان الصابوني المتوفى سنة ٤٤٩هـ أنه حدث عن أبي طاهر هذا **بمختصر المختصر** لمحمد بن إسحاق بن خزيمة[2] وروى الإمام البيهقي من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الأصبهاني عن ابن خزيمة حديثًا، ورواه أيضًا عن أبي عثمان الصابوني السابق ذكره عن أبي طاهر عن جده ابن خزيمة، ثم ذكر البيهقي أنه رأى الحديث المذكور في نسخة قديمة من كتاب ابن خزيمة[3] وقد توفي الإمام البيهقي سنة ٤٥٨هـ -رحمه الله- ومعنى هذا أن الكتاب كان في عصره موجودًا ومتداولًا بالرواية عن المؤلف بأكثر من طريق، ومتداولًا بنسخه كذلك.

لكن يبدو أن الحال لم يستمر على هذا، فتعرضت نسخ الكتاب -للأسف- للضياع والتلف، فيما بعد عصر البيهقي، ضمن ما تعرض له العالم الإسلامي وتراثه من نكبات، ولذا يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ عن هذا الصحيح: «والمسموع لنا منه القدر الذي حصل لزاهر بن طاهر، مسموعًا على عدة شيوخ، وعدم سائره»، وبعد بيان القدر المسموع له يقول: «وقد وقع لي من هذا الكتاب الصحيح: كتاب التوحيد، وكتاب التوكل، وكتاب القسامة»[4].

ويذكر الحافظ السخاوي أن من كتب **صحيح ابن خزيمة** أيضًا كتاب

(١) ينظر **كتاب التوحيد** لابن خزيمة /١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٨، ٣٢، ٣٤، ٥٣، ٥٥، ٥٧، ٧٥، ٨١، ١٠٤، ١٠٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٤٩، ١٦٥، ٢٣٧، ٣٢٦، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٥، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٧، **وصحيح ابن خزيمة** ٣/ ١٧٢.

(٢) ينظر **التقييد** لابن نقطة ١/ ٢٤٦.

(٣) **السنن الكبرى** للبيهقي ١/ ٩٧.

(٤) ينظر **المعجم المفهرس** للحافظ ابن حجر/ ٤٢، ٥٢، بتحقيق/ محمد شكور المياديني.

السياسة، ويعزو إليه بعض الأحاديث[١]، ومن يستعرض فهارس المخطوطات العالمية الآن، لا يجد من هذا الكتاب إلا ما طبع، وهو الأجزاء الأربعة، و**كتاب التوحيد**، وقد أودع الحافظ ابن حجر في كتابه **إتحاف المهرة** أطراف أحاديث هذه الأجزاء الخمسة، وزاد ما وقف عليه غيرها مثل كتاب التوكل وكتاب السياسة وغيرهما كما سيأتي.

ولكن لا يبعد أن تكون أجزاء أخرى منه في خزائن المخطوطات ضمن ما يفهرس على أنه مجهول المؤلف، أو ما لم تنشر له فهارس أصلًا حتى الآن، وهذا وذاك يقدر بالآلاف، كما هو معلوم.

وقد كان أول ما طبع من هذا **الصحيح** -حسب علمي- هو **كتاب التوحيد**، نظرًا لتعدد نسخه الخطية بمفرده، ومع أنه في مخطوطاته، وأكثر من طَبْعةٍ له، يحمل عبارة شرط ابن خزيمة المذكور في بقية أجزاء الصحيح، إلا أن كثيرًا من طلبة العلم لا يعرف أن **كتاب التوحيد** هذا يُعدُّ أحد أجزاء **صحيح ابن خزيمة**[٢]، مع أن الحافظ ابن حجر صرح بذلك فيما سبق من كلامه، وفي **فتح الباري** أيضًا[٣] وغيره[٤].

ومن مطالعة **كتاب التوحيد** نفسه نجد في بداية أكثر من نسخةٍ خطية له وفي

---

(١) **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، للسخاوي ١/٥٦.

(٢) ينظر مقدمة تحقيق كتاب **شأن الدعاء** للخطابي؛ للأستاذ / أحمد يوسف الدقاق / ١٦ ط دار المأمون للتراث. و**المجمع المؤسس** للحافظ ابن حجر، بتحقيق الأخ الدكتور/ يوسف مرعشلي ١/٢٨٦ هامش (٧). و**النقط لما وقع في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف والسقط** للدكتور / عبد العزيز العثيم -رحمه الله- ص٦

(٣) **فتح الباري** ١٣/٣٦٧.

(٤) **مسألة الرؤيا** للحافظ ابن حجر/ ١٥- ٢١.

الطبعتين المعروفتين له نص شرط ابن خزيمة في صحيحه كما هو في الأجزاء الأخرى من صحيحه[1]، وكذلك يصرح خلال الكتاب بشرط الصحة وبما يستثنيه من هذا الشرط[2] كما هو الحال في الأجزاء الأربعة الأخرى، كما أن ابن خزيمة قد أحال في هذا الكتاب على مواضع من الأجزاء الأولى[3]. وعند قراءة **كتاب التوحيد** هذا تفصيليًّا نجد ابن خزيمة يكثر الإحالة فيه على كتب متقدمة على كتاب التوحيد، ومنها ما هو موجود في الأجزاء الأربعة المطبوعة حاليًّا[4]، كما أنه أشار في بدايته إلى سبق تصنيفه الأبواب المتعلقة بالفقه[5] ثم ذكر أنه أملى مؤخرًا مما يتعلق بالعقائد: كتاب القدر، وكتاب التوحيد[6].

ثم إنه في أوائل كتاب الوضوء من الجزء الأول أحال على ما ذكره بتمامه في كتاب الإيمان[7] وأسماء الكتب والأبواب التي أحال عليها في الأجزاء الأربعة وفي كتاب التوحيد يستفاد من مجموعها أن **صحيح ابن خزيمة** مشتمل على أبواب الجوامع المتعارف عليها، والتي تشمل مجمل أمور الدين، من عقائد وعبادات ومعاملات وجهاد وآداب وتفسير وطب وفتن ومناقب، والذي لم نقف عليه من

(١) ينظر عنوان **كتاب التوحيد** المطبوع في دار الشروق للطباعة بمصر سنة ١٣٨٨هـ بمراجعة وتعليق الشيخ محمد خليل هراس المدرس بكلية أصول الدين، وصور نماذج النسخ الخطية لطبعة الأخ الدكتور/ عبد العزيز الشهوان ١/ ٩٩- ١٠٠ ط دار الرشد بالرياض سنة ١٤٠٨هـ.

(٢) ينظر **كتاب التوحيد**/ ٢١، ٣٨، ٣٩، ٢٢٩ (الطبعة المصرية) بمراجعة الشيخ هراس. و١/ ١١، ٥١ من طبعة دار الرشد.

(٣) ينظر **كتاب التوحيد**/ ١/ ٣٦، ٣٧، ١٤٧/ ط الرشد.

(٤) ينظر **التوحيد**/ ١٣، ١٣١ وغيرها من الطبعة المصرية، وينظر ما ذكرتُ من مواضع إشارته لإملائه معظم أبواب الصحيح فيما تقدم.

(٥) ينظر **التوحيد**/ ٤ الطبعة المصرية.

(٦) **كتاب التوحيد**/ ٥ الطبعة المصرية.

(٧) ينظر **الصحيح** ١/ ٢١ ط د. الأعظمي.

ذلك حتى الآن يُعد مفتقدًا.

كما أن إحالته في أوائل كتاب الوضوء على ما تممه في كتاب الإيمان، كما قدمت، يفيد أن كتاب الإيمان في صحيحه مقدم على كتاب الوضوء، وكذلك تصريحه في أوائل **كتاب التوحيد** بأنه أملى قبله كتاب القدر، كما قدمت، يستفاد من ذلك أن الكتابين يقعان في أواخر **الصحيح**، فيفهم من مجموع ذلك أن ترتيب ابن خزيمة **لصحيحه** مشابه لترتيب الإمام البخاري في **صحيحه**، حيث نجده جعل ما يتعلق بالعقائد موزعًا بين أوائل الكتاب وأواخره، وبقية الكتب بينهما.

غير أن وجود **صحيح البخاري** كاملًا بين أيدينا أثبت لنا أن أول ما بدأ به **صحيحه** هو كتاب بدء الوحي، ثم ثنى بكتاب الإيمان، ثم كتاب العلم، ثم انتقل إلى العبادات فما بعدها، وختم بكتاب التوحيد.

أما **صحيح ابن خزيمة** فلم أقف على ما يبين أول شيء بدأ به قبل كتاب الإيمان الذي أحال عليه في كتاب الوضوء، والذي وُقف عليه الآن منه كما يلي:

أولًا: الأجزاء الأربعة التي نشرها الأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي، وقد حاز في ذلك قصب السبق في إخراجها إلى عالم الطباعة، وهي تبدأ بكتاب الوضوء وتوابعه؛ من المسح والتيمم والغسل، ثم كتاب الصلاة وتفريعاته، ثم كتاب الجمعة، ثم كتاب الصيام، ثم كتاب الزكاة، ثم كتاب المناسك، والموجود منه هو مناسك الحج كاملة، وعدة أبواب من أوائل جماع أبواب العمرة.

وهذا القدر يعد أكبر ما وجد من هذا الصحيح، ونسخته الخطية التي حُقق عليها وحيدة، لا يُعلم له نسخة مستقلة غيرها حتى الآن.

وقد وفق الله تعالى الدكتور الأعظمي إلى سبق الحصول على صورة تلك

النسخة وتحقيقها والتعليق عليها بما تيسر له من التخريج الموجز، وشرح بعض الألفاظ، وبيان درجات كثير من الأحاديث بمعاونة الشيخ الألباني -رحمه الله- مع رمزه لنفسه بلفظ «ناصر» في نهاية تعليقاته، كما أشار الدكتور الأعظمي في مقدمة التحقيق إلى معاونة بعض تلاميذه البارزين المخلصين له، فجزى الله الجميع خيرًا.

وقد صدرت الطبعة الأولى لهذه القطعة من الكتاب في ٤ أجزاء سنة ١٣٩٩هـ طبع المكتب الإسلامي في بيروت.

وبمجرد ظهورها أقبل جمهور طلبة العلم على اقتنائها، وقامت دار الإفتاء السعودية مشكورة بتوزيع مئات من النسخ على سبيل الإهداء، فاتسعت دائرة الاستفادة بها.

ثم كانت هذه الأجزاء ضمن النتاج العلمي الذي حصل به الدكتور المحقق على الجائزة العالمية لمؤسسة الملك فيصل الخيرية بالرياض.

لكن لما كثر الاطلاع التفصيلي على هذه الطبعة ممن لهم عناية بالتخريج وتحقيق النصوص، ظهرت للكثير منهم جوانب قصور في تحقيق النص والأحكام على الأحاديث والتخريج.

وقام أحد تلامذة المحقق وهو الدكتور عبد العزيز العثيم -رحمه الله- أستاذ الحديث بجامعة أم القرى بجمع التصويبات الإسنادية فقط في هذه الأجزاء، وطبعها سنة ١٤٠٧هـ في كتيب باسم **النقط لما وقع في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيح والسقط** وعدد صفحات الكتيب ١٢٩ صفحة.

وقد أشار الدكتور الأعظمي في مقدمة هذه الطبعة إلى ما يمكن اعتباره عذرًا له فيما حصل من قصور، وهو كون الطباعة تمت في لبنان والدكتور الأعظمي في مكة المكرمة.

ولما نفدت هذه الطبعة قام الدكتور المحقق بإعادتها مع تصويبات تيسرت له دون أن يستوعب ذلك.

أما **كتاب التوحيد** فإنه طبع في مصر لأول مرة سنة ١٣٥٣هـ، ثم أعيد طبعه عن الطبعة نفسها سنة ١٣٨٨هـ بمراجعة الشيخ هراس، ولكن كلتا الطبعتين اشتركتا في كثرة الأخطاء والسقط والتحريف، ثم هيأ الله عز وجل لهذا الكتاب باحثًا فاضلًا وهو الأخ الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، أستاذ العقيدة بكلية أصول الدين بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ووكيل الكلية سابقًا، فقد اختار لأطروحة الدكتوراه دراسة وتحقيق هذا الكتاب، وجمع من نسخه الخطية خمس نسخ، كانت مفرقة في تركيا وألمانيا والقاهرة وأسبانيا، وفيها من التوثيق والتمام ما يكفي[1]، وقد أحيا الدكتور الشهوان بذلك موات هذا الكتاب، وخرج نصوصه، مع دراسة علمية وعقدية، وقبل أن يقدم الكتاب للطباعة تفضل الدكتور الشهوان بإهدائي نسخة منه مع إلماحه إلى النظر فيه، لكن مشاغلي التي كان يعلمها جعلتني أقصر معه في ذلك، فأبدله الله تعالى خيرًا مني، حيث طبع الكتاب طبعة لائقة بدار الرشد بالرياض سنة ١٤٠٨هـ، واستفاد الباحثون وطلاب العلم من الكتاب في طبعته محققًا لأول مرة. فجزى الله الدكتور الشهوان خيرًا، وجعله في موازين حسناته.

ثم صدر كتاب **إتحاف المهرة** للحافظ ابن حجر في طبعة محققة في ١٩ مجلدًا، بتحقيق مجموعة من أساتذة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بمشاركة مركز خدمة السيرة والسنة، وقد كنت عضوًا محكمًا لبعض أجزاء هذه الطبعة. ومن ضمن الكتب التي أودعت أطرافها في الكتاب القطع التي توافرت للمؤلف من **صحيح ابن خزيمة**، وهي

(١) ينظر مقدمة الدكتور الشهوان لتحقيق الكتاب ١/ ٧٥-٧٨.

الأجزاء الأربعة التي نشرها الدكتور الأعظمي، وكتاب التوحيد، وكتاب السياسة، وكتاب التوكل، وكتاب الحدود، وغيرها[1].

وبمقابلة ما في **الإتحاف** بما في الأجزاء الأربعة، **وكتاب التوحيد** نجد أن بينهما مفارقات متعددة، مع زيادات وتصويبات، وكذا زيادة عدة كتب من الصحيح ذكر الحافظ أسانيدها وأطراف متونها، ولم يُعرف لها حتى الآن نسخة خطية أخرى لهذه الزيادات.

وبذلك أصبح كل ما طبع من **صحيح ابن خزيمة** في حاجة إلى خدمة جديدة تجمع بين ما وجد من مخطوطاته، وبين ما أودعه الحافظ ابن حجر في إتحافه.

وقد هيأ الله عز وجل لتلك المهمة الأخ الدكتور/ ماهر الفحل، وهو لذلك أهل إن شاء الله، وما ظهر من نتاجه العلمي يشهد له، وبمعاونة الأخ الدكتور/ سليمان الميمان له حصل من جديد على صورة النسخة الخطية للأجزاء الأربعة الأولى من الكتاب، وعلى الطبعة الكاملة **لإتحاف المهرة** بمعاونة الأخ العلامة عبد الله السعد، ثم قام الدكتور ماهر مشكورًا بتحقيق الكتاب معتمدًا على كل من النسخة **والإتحاف** حسب خطة علمية متكاملة كما بيّنها في مقدمته الضافية لتحقيق الكتاب.

وقد نظرت في عدة مواضع من هذا التحقيق والتعليق فوجدته بحمد الله وافيًا بالمطلوب، ومعالجًا للقصور، بحيث يكون الكتاب في طبعته هذه أتم وأفيد مما سبقه إن شاء الله، خاصة وأن الأخ الدكتور سليمان الميمان أبدى لي حرصه المشكور على إخراج الكتاب في طبعة لائقة، فسرني ذلك، ولبيت رغبته بتقديم الكتاب بهذه السطور العاجلة، راجيًا من الله تعالى أن يبارك جهد الجميع في خدمة

(١) ينظر **إتحاف المهرة** ١/ ١٦١، ١٨٧، ٢٢٦ و ٤/ ح ٢٤٣٢٦ و١٤/ ح ١٧٧١٤.

تراث السنة النبوية ومصادرها الأصيلة، كما أرجو أن تشتمل هذه الطبعة على فهارس فنية تساعد على عمق الفائدة من الكتاب وتنوعها، ولا سيما فهرس الرواة المخرج لهم في الكتاب ومواضع مروياتهم، حيث لم يسبق خدمة الكتاب به في طبعته الحالية، وأتمنى من الله تعالى للجميع السداد والتوفيق، آمين.

وكتب

د. أحمد معبد عبد الكريم

أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

في ٢٤/٣/٢٠٠٧م